الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : 2026/3/19
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : 2026/4/29
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : 2026/6/30

مراجعة مقال

كيفية تأمين الديمقراطية الفنزويلية

Article Review

(How to Secure Venezuelan Democracy)

مقال نشره Ramón Morales-Arilla بتأريخ ابريل 2026 على الموقع الالكتروني:
https://www.journalofdemocracy.org/articles/how-to-secure-venezuelan-democracy/

مراجعة (Reviewed by)
م.م. اماني نوري لايج
Amani Nouri Layj
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
University of Baghdad / College of Political Science
amani.nuri@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

مراجعة مقال (كيفية تأمين الديمقراطية الفنزويلية)
مراجعة م.م. اماني نوري لايج

المقدمة

يتناول مقال How to Secure Venezuelan Democracy قضية التحول السياسي في فنزويلا بعد انهيار النظام السلطوي، مع التركيز على كيفية إدارة المرحلة الانتقالية بما يضمن تحقيق الاستقرار السياسي دون التضحية بفرص بناء نظام ديمقراطي، ويندرج المقال ضمن أدبيات التحول الديمقراطي والحوكمة الانتقالية، حيث يقدم إطاراً تحليلياً يهدف إلى التعامل مع تعقيدات تفكيك الأنظمة الاستبدادية وإعادة بناء المؤسسات السياسية.

تكمن أهمية المقال في أنه لا يكتفي بتوصيف الأزمة الفنزويلية، بل يحاول بناء إطار تحليلي متكامل يربط بين العدالة الانتقالية، ومصالح النخب الحاكمة، ودور المعارضة، والتجارب التاريخية المقارنة. ويستند الكاتب إلى أمثلة من دول مثل إسبانيا، وتشيلي، والأرجنتين، والعراق، وجنوب أفريقيا لتوضيح أن الانتقال الديمقراطي لا يتحقق فقط عبر إسقاط النظام، وإنما عبر بناء ترتيبات سياسية وأمنية تُقنع الفاعلين الرئيسيين بقبول التغيير السياسي.

الإشكالية الرئيسة في المقال، ينطلق الكاتب من سؤال محوري، كيف يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي في فنزويلا دون أن تشعر النخب العسكرية والسياسية التابعة للنظام بأنها ستتعرض للانتقام الكامل بعد سقوط النظام؟ ينطلق الكاتب من فرضية أساسية مفادها أن سقوط النظام السلطوي لا يعني تلقائياً نجاح التحول الديمقراطي، بل إن المرحلة الأكثر حساسية تبدأ بعد السقوط، حين يصبح من الضروري إدارة توازن دقيق بين العدالة السياسية واستقرار الدولة، ومن هنا، يركز المقال على

تصميم آليات سياسية ومؤسسية قادرة على التعامل مع النخب المرتبطة بالنظام السابق بطريقة تمنع الانهيار أو العودة إلى الاستبداد.

ويشير المقال إلى أن المعارضة الفنزويلية، رغم امتلاكها شرعية انتخابية وشعبية واسعة، لا تملك القوة العسكرية الكافية لإجبار النظام على التنحي بالقوة، بينما يحتفظ النظام بأدوات القمع والسلاح. لذلك فإن الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق من خلال المواجهة الصفرية، بل يحتاج إلى تسويات سياسية مدروسة،

هذه الفكرة تُعد من أهم نقاط قوة المقال إذ يبتعد الكاتب عن الخطابات المثالية التي تفترض أن العدالة المطلقة ممكنة في كل حالات التحول السياسي، ويقترب من المدرسة الواقعية في العلوم السياسية التي ترى أن نجاح التحول الديمقراطي يتطلب أحيانًا تقديم تنازلات مرحلية

اولاً : الإطار النظري للمقال

يعتمد المقال على مزيج من التحليل السياسي ونظرية الاختيار العقلاني، حيث يفسر سلوك الفاعلين السياسيين من خلال منطق المصالح والحوافز، ويبرز في هذا السياق مفهوم (مشكلة الاختيار المعاكس)، الذي يشير إلى صعوبة تمييز النخب السابقة بين القيادة الانتقالية المعتدلة وتلك التي قد تتبنى نهجاً انتقامياً.

هذه المشكلة تؤدي إلى حالة من عدم الثقة، تجعل الفاعلين داخل النظام السابق يميلون إلى المقاومة بدلاً من التعاون، خوفاً من التعرض للملاحقة أو الإقصاء، وبالتالي، تصبح عملية الانتقال الديمقراطي مهددة بفشل محتمل إذا لم يتم بناء آليات واضحة وموثوقة لطمأنة هذه الأطراف.

ثانيًا: مفهوم (العفو المتمايز)

في المقال يمكن القول ان من أبرز الأفكار التي يطرحها الكاتب مفهوم (العفو المتمايز) أوDifferentiated Amnesty ، والذي يقوم على التمييز بين فئات مختلفة داخل النظام السابق بدلًا من التعامل معها بوصفها كتلة واحدة.

ويقسم الكاتب الفاعلين المرتبطين بالنظام إلى عدة مستويات منها شخصيات متورطة بجرائم جسيمة وانتهاكات لحقوق الإنسان،ومسؤولون متورطون إداريًا أو سياسيًا دون ارتكاب جرائم مباشرة ، موظفون وعسكريون انخرطوا في النظام بحكم الوظيفة أو المصلحة وقيادات يمكن استمالتها للمشاركة في عملية الانتقال وبناءً على هذا التصنيف، يقترح المقال أربعة مسارات المسار الاول النفي أو الخروج الآمن لبعض القيادات منح استثناءات وعفو محدود لبعض الفئات إنشاء لجان للحقيقة والمصالحة محاكمة المسؤولين عن الجرائم الكبرى فقط.

هذا الطرح يعكس تأثر الكاتب بتجارب العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا، حيث لم يكن الانتقال الديمقراطي قائمًا على العقاب الشامل، بل على التوازن بين العدالة والاستقرار ، ومن الناحية الأكاديمية، يمكن ربط هذه الفكرة بنظريات (الانتقال التفاوضي) ، التي تؤكد أن التحولات الديمقراطية الناجحة غالبًا ما تتم عبر تفاهمات بين المعارضة وأجزاء من النظام القديم، وليس عبر الإطاحة الكاملة بالنخب الحاكمة.

ثالثًا: مقارنة الكاتب بين فنزويلا وليبيا

يتناول المقال أيضًا مسألة مهمة تتعلق بالمخاوف الدولية من تحول فنزويلا إلى ليبيا جديدة في حال سقوط النظام، ويرفض الكاتب هذا التشبيه، معتبرًا أن الظروف البنيوية في فنزويلا تختلف جذريًا عن الحالة الليبية .

فبحسب المقال لا توجد انقسامات قبلية أو طائفية حادة في فنزويلا، الجيش الفنزويلي ما يزال مؤسسة مركزية موحدة نسبيًا، المعارضة لا تمتلك ميليشيات مسلحة و المجتمع الفنزويلي متجانس نسبيًا .

يقارن الكاتب الحالة الفنزويلية بعدة تجارب دولية، لكن أوضح وأهم مقارنة كانت مع جنوب أفريقيا وتشيلي، إضافة إلى مقارنة تحذيرية مع ليبيا ويمكنك شرحها أكاديميًا بهذا الشكل .

المقارنة بين فنزويلا وجنوب أفريقيا في المقال، يرى الكاتب أن تجربة جنوب افريقيا تُعد من أهم النماذج التي يمكن الاستفادة منها في الحالة الفنزويلية، خصوصًا في كيفية الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي دون الانزلاق إلى حرب أهلية أو انهيار الدولة ففي جنوب أفريقيا، لم يتم إسقاط النظام العنصري بالقوة العسكرية الكاملة، بل جرى الانتقال عبر التفاوض السياسي بين الحكومة والمعارضة بقيادة(نيلسون مانديلا) و (فريديريك ويليم دي كليرك)

ويشير المقال إلى أن نجاح التجربة الجنوب أفريقية اعتمد على تقديم ضمانات للنخب الحاكمة القديمة، إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة، المقارنة مع التجارب الدولية

ومن خلال مقارنة الحالة الفنزويلية بتجارب انتقالية دولية متعددة، ففي الحالة الإسبانية، ساهمت سياسة العفو العام بعد نهاية حكم فرانكو في تحقيق الاستقرار السياسي، لكنها خلّفت جدلاً طويل الأمد حول غياب العدالة، وفي تشيلي، تم اعتماد نهج تدريجي بدأ بكشف الحقيقة قبل التوسع في المحاسبة القانونية، مما سمح ببناء توافق سياسي نسبي.

أما في الأرجنتين، فقد شهدت المرحلة الانتقالية تذبذباً بين العفو والمحاسبة، حيث أُلغيت لاحقاً قوانين العفو واستؤنفت المحاكمات، وفي جنوب أفريقيا، تم تطوير نموذج قائم على لجنة الحقيقة والمصالحة التي ربطت بين الاعتراف بالجرائم ومنح العفو المشروط، رغم الانتقادات المتعلقة بعدم كفاية التعويضات.

في المقابل، يقدم الكاتب تحذيراً من تجارب مثل العراق ومصر، حيث أدى الإقصاء الواسع للنخب السابقة إلى زعزعة الاستقرار السياسي وتفاقم العنف الداخلي، ما يعكس خطورة غياب التمييز في التعامل مع الفاعلين السابقين.

ثالثا: العدالة الانتقالية كأداة تنظيم سياسي

تُعد العدالة الانتقالية من المفاهيم الأساسية في علم السياسة والتنظيم السياسي، خاصة في الدول الخارجة من النزاعات أو الأنظمة السلطوية ويقصد بها مجموعة الآليات القانونية والسياسية والاجتماعية التي تُستخدم لمعالجة انتهاكات الماضي أثناء الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي

وفي هذا المقال، يجعل José Ramón Morales–Arilla العدالة الانتقالية محورًا رئيسيًا لتحقيق الاستقرار السياسي في فنزويلا بعد تراجع النظام السلطوي.

ويرى الكاتب أن الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن ينجح إذا شعرت النخب العسكرية والسياسية بأنها ستتعرض للانتقام الكامل بعد سقوط

يركز الكاتب على تطوير إطار عملي لإدارة المرحلة الانتقالية، يقوم على تصنيف الفاعلين داخل النظام السابق وفق معيارين رئيسيين:

1-درجة خطورة الانتهاكات أو الجرائم المرتكبة

2-مدى أهمية الفرد في الحفاظ على استقرار الدولة خلال المرحلة الانتقالية

وبناءً على هذا التصنيف، يقترح الكاتب أربعة مسارات رئيسية للتعامل مع الأفراد:

المسار الأول: المحاكمة الجنائية لمرتكبي الجرائم الجسيمة، خصوصاً الجرائم ضد الإنسانية.

المسار الثاني: المنفى المحمي لبعض الشخصيات عالية الخطورة التي قد يؤدي اعتقالها إلى زعزعة الاستقرار.

المسار الثالث: منح استثناءات قانونية محددة للأفراد الضروريين لاستمرار عمل مؤسسات الدولة رغم تورطهم في مخالفات أقل خطورة.

المسار الرابع: إدراج المشاركين غير المتورطين في الجرائم الكبرى ضمن عمليات كشف الحقيقة والمصالحة وإعادة بناء السرد التاريخي.

ويؤكد الكاتب أن هذا النموذج لا يقوم على منطق عقابي صرف، بل على منطق براغماتي يهدف إلى الحفاظ على استمرارية الدولة ومنع الانهيار المؤسسي.

التحديات العملية للنموذج:

يعترف المقال بأن تطبيق هذا النموذج يواجه تحديات كبيرة، أولها أن التمييز بين الفئات ليس أمراً ثابتاً أو بسيطاً، بل يعتمد على تقييمات معقدة للأدلة والسياقات السياسية، كما أن تحديد (الأهمية الاستراتيجية) للأفراد قد يتغير بمرور الوقت، مما يجعل القرارات الانتقالية غير مستقرة.

ثانياً، يشير الكاتب إلى التوتر بين متطلبات الاستقرار السياسي ومتطلبات العدالة، حيث إن زيادة التساهل قد تضعف شرعية النظام الجديد، بينما قد يؤدي التشدد إلى انهيار العملية الانتقالية بالكامل.

ثالثاً، يبرز تحدي بناء مؤسسات قادرة على تنفيذ هذا الإطار بشكل عادل، خاصة في ظل ضعف القضاء واحتمال التدخلات السياسية.

التقييم النقدي

من الناحية التحليلية، يقدم المقال رؤية واقعية ومرنة لإدارة التحولات السياسية، حيث يتجنب الطروحات المثالية التي تفترض إمكانية تحقيق العدالة الكاملة في المراحل الانتقالية. وبدلاً من ذلك، يركز على ما يسميه الكاتب "العدالة غير الكاملة"، أي العدالة الممكنة ضمن قيود سياسية وأمنية واقعية.

مع ذلك، يمكن توجيه بعض الملاحظات النقدية، أولاً، إن منح استثناءات أو عفو فعلي لبعض المتورطين في الانتهاكات قد يثير إشكالات أخلاقية تتعلق بحقوق الضحايا، ثانياً، الاعتماد الكبير على الضمانات الدولية قد يكون غير مضمون في المدى الطويل، خصوصاً في ظل تغير المصالح السياسية للدول الداعمة. ثالثاً، قد

يؤدي هذا النموذج إلى إعادة إنتاج بعض أشكال الإفلات من العقاب إذا لم يتم تطبيقه بشفافية صارمة.

الخاتمة

يقدم مقال How to Secure Venezuelan Democracy إطاراً تحليلياً متقدماً لفهم تعقيدات المرحلة الانتقالية في فنزويلا، من خلال الجمع بين الاعتبارات السياسية والأمنية والقانونية. ويبرز المقال أهمية تبني نهج تدريجي ومرن في التعامل مع إرث النظام السابق، يقوم على التمييز بين الفاعلين بدلاً من التعامل معهم ككتلة واحدةوفي النهاية، يمكن القول إن القيمة الأساسية للمقال تكمن في طرحه لفكرة أن نجاح التحول الديمقراطي لا يعتمد فقط على إسقاط النظام القديم، بل على القدرة على إدارة ما بعد السقوط بطريقة تمنع الفوضى وتؤسس لاستقرار سياسي مستدام، حتى وإن كان ذلك يتطلب (عدالة غير كاملة).

المصادر:

1. Morales-Arilla, J. R. How to secure Venezuelan democracy. Journal of Democracy, 37(2), (2026)، https://www.journalofdemocracy.org/articles/how-to-secure-venezuelan-democracy/
2. Journal of Democracy. How to secure Venezuelan democracy (Volume 37, Issue 2)، National Endowment for Democracy & Johns Hopkins University Press. (2026). https://www.journalofdemocracy.org/countries/venezuela/

3. Morales-Arilla, J. RHow to restore Venezuela’s democracy. Journal of Democracy (Online Exclusive) ، (2026). https://www.journalofdemocracy.org/news-and-updates/how-to-restore-venezuelas-democracy/